

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨١٤

الخميس، ٨ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دور ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فييت نام	السيدة نغوين
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

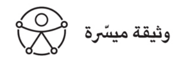
جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2021/612)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2021/612)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمَي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في الجلسة: السيد خاطر محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ والسيدة شانتال أيمو، رئيسة الشبكة الإيفوارية للدفاع عن حقوق الطفل والمرأة

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/612، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وأعطي الكلمة الآن للسيد النظيف.

السيد النظيف (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني ويسعدني أن أقف هنا أمام المجلس اليوم لتقديم آخر تقرير للأمين العام (S/2021/612)، عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي توليت قيادة أنشطته منذ شهرين تقريبا.

ويتمحور التقرير حول التحديات الرئيسية التي تواجهها بلدان المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما التحديات الأمنية، والتحديات المتصلة بالعمليات الانتخابية، والتحديات المرتبطة بتمثيل النساء والشباب في هيئات صنع القرار، والتحديات المرتبطة بتغير المناخ.

وبمجرد تسلمي مهام منصبي، قمت بجولة إقليمية تمكنت خلالها من الالتقاء بمعظم رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد أتاحت لي تلك الجولة، التي أنا بصدد اختتامها، أن أسجل آراءهم ومقترحاتهم الصريحة بشأن الكيفية التي يمكننا بها أن نعمل معا للإسهام في السلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

وطوال هذه الزيارات، التقيت أيضا بمجموعة من المحاورين الوطنيين، فضلا عن الشركاء الدوليين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، لمناقشة التحديات نفسها. وقد أكد جميع المحاورين التزامهم المستمر بالعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي هو مستعد لتنسيق أنشطته مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة خليج غينيا.

ويجب التصدي من منظور إقليمي للتحديات الأمنية الناجمة عن الأعمال الإرهابية في منطقة ليبتاكو – غورما وحوض بحيرة تشاد، وكذلك عن الجريمة على طول سواحل خليج غينيا، لأن مخاطر الالتقاء بين التهديدات القادمة من البحر وتلك القادمة من الساحل حقيقية، والضحايا الرئيسيون هم السكان المدنيون. ومبادرة أكرا، التي تجمع بين بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغانا وكوت ديفوار، هي مثال جدير بالثناء على السمة الاستباقية للنهج الإقليمي.

وبالإضافة إلى ذلك، حدث تحسن ملحوظ في التنسيق بين خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بغية توطيد هذا النهج الشامل وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

والتحديات المرتبطة بالعمليات الانتخابية هي أساسا نتيجة لعدم وجود حوار سياسي، وقبل كل شيء، عدم وجود توافق في الآراء بشأن المبادئ الأساسية لمختلف الانتخابات.

وفي هذا الصدد، وبالتنسيق مع لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يسعى المكتب جاهدا إلى تحسين المداولات بين وزراء العدل، وتعزيز التعاون القضائي، وتبادل الخبرات بين الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز سيادة القانون في المنطقة، وفقا

لبروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد. وفي هذا الصدد، تبدو أفق الانتخابات المقبلة في كابو فيردي وفي غامبيا أكثر تبشيرا بالخير.

وفيما يتعلق بمسألة المرأة، نلاحظ بارتياح الديناميات الإيجابية الحالية فيما يتعلق بتمثيل المرأة والشباب في هيئات صنع القرار، ونأمل في أن تستمر هذه الجهود. وفي هذا الصدد، فإن التقدم المحرز في التشريعات الوطنية، مثل القوانين المتعلقة بالحصص أو بالمساواة بين الجنسين، هو تقدم مشجع.

(تكلم بالإنكليزية)

إن منظومة الأمم المتحدة مستنفرة تماما لكفالة وصول المعونة الإنمائية بكفاءة إلى سكان منطقة الساحل من خلال نهج استجابة شاملة ومستدامة تركز على الناس. وقد زدنا من تمكين النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين، لا سيما من خلال فريق أصدقاء المرأة في منطقة الساحل الذي أنشئ مؤخرا. كما قمنا بتحويل نهجنا نحو التعامل مع الشباب باعتبارهم عوامل للتغيير والتحول، وليس فقط كمستفيدين.

وفي مواجهة النزاعات المستمرة بين المزارعين والرعاة في جميع أنحاء المنطقة، يواصل المكتب المشاركة في رئاسة فريق عامل إقليمي تابع للأمم المتحدة معني بقضايا المزارعين والرعاة ومنع نشوب النزاعات. وفي إطار متابعة قرار اللجنة التنفيذية للأمين العام المعنية بديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا، يتعاون المكتب مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والمنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، أخي عبد الله مار ديي، من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية لتوسيع نطاق عمل الأمم المتحدة هذا العام.

ونظرا للأهمية والضرورة الملحة لمعالجة انعدام الأمن المناخي، فقد قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالاشتراك مع بعض وكالات الأمم المتحدة، بإنشاء فريق عامل إقليمي للأمم المتحدة معني بتغير المناخ والأمن والبيئة والتنمية. وبهدف تعزيز التآزر في عمل الأمم المتحدة واتباع نهج منسق للعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيسهم الفريق العامل في ربط الجهود المحلية بعمليات وضع السياسات الوطنية والإقليمية.

(تكلم بالفرنسية)

وفي موضوع آخر، نلاحظ أن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل قد قاوما جائحة فيروس كورونا بشكل جيد عموما، بفضل الجهود المتضافرة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويجب على الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يواصلوا تشجيع البلدان ودعمها، وألا يفتروا في جهودهم لأن الجائحة لا تزال تؤثر على الحالة الأمنية والاجتماعية – الاقتصادية للسكان.

وفي الختام، أود أن أشيد بالدعم المستمر من أعضاء مجلس الأمن لتنفيذ ولاية المكتب، وأن أكرر تأكيد التزامنا بمواصلة دعم الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية في تعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد النظيف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة أيمو.

السيدة أيمو (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة للمجتمع المدني لمناقشة الحالة المتعلقة بحقوق المرأة والطفل في كوت ديفوار وغرب أفريقيا في سياق حملة أجيال المساواة.

أنا شانتال أيمو، رئيسة الشبكة الإيفوارية لحماية حقوق الطفل والمرأة. وسيشير بياني إلى أوجه التقدم الرئيسية التي تحققت منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين، والتحديات ذات الأولوية في إعمال حقوق الفتيات والنساء في كوت ديفوار وغرب أفريقيا، وكذلك بعض التوصيات التي سينظر فيها المجلس.

لقد أحرزت الحكومة الإيفوارية وعدة بلدان في غرب أفريقيا تقدما كبيرا منذ مؤتمر بيجين، ولا سيما فيما يتعلق بالإطار القانوني

والمؤسسي. ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، اعتماد القانون الذي يعاقب على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ والإصلاحات الأمنية التي أتاحت فتح المدرسة الإعدادية التقنية العسكرية والدرك أمام الفتيات الصغيرات؛ وإنشاء المرصد الوطني للإنصاف والشؤون الجنسانية؛ واعتماد قانون التعليم الإلزامي لكفالة التحاق جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٦ عاما بالمدرسة؛ واعتماد قانون في كوت ديفوار بشأن المشاركة السياسية للمرأة في التجمعات، الذي ينص على تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية بنسبة ٣٠ في المائة.

ورغم تلك الخطوات المواتية بشأن المساواة بين الجنسين في عدة بلدان في المنطقة، لا تزال أوجه عدم المساواة قائمة. وفي عام ٢٠٢٠، احتلت كوت ديفوار المرتبة ١٥٣ من أصل ١٦٢ بلدا في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا تزال التحديات التالية قائمة في معظم بلدان غرب أفريقيا.

وفيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس والبقاء فيها وإتمام الدراسة بالنسبة للفتيات، فإنه لا يلتحق بالمدارس الثانوية من المدارس الابتدائية سوى ٣٩,٤٢ في المائة منهن.

ويبلغ معدل الوفيات المتصلة بالأمومة ٢٣٩ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود، مقارنة ب ١٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود في البلدان متقدمة النمو.

ولا يزال امتلاك الأراضي للمرأة هامشيا؛ إذ إن احتمال امتلاك النساء في غرب أفريقيا للأرض أقل منه لدى الرجال. فمن أصل ٧٣٠ ١ سندا لملكية الأراضي صدرت في كوت ديفوار في مارس/آذار ٢٠١٦، لم تحصل النساء سوى على ١٥٩ سندا.

ورغم أن القانون يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج القسري والمبكر، فإنها لا تزال قائمة.

ويقع نحو ٦٠ في المائة من النساء ضحايا للعنف المنزلي. وفيما يتعلق بالعنف البدني والمعنوي والجنسي ضد الفتيات والعاملات المنزليات، فإن ٢٢ في المائة منهن قاصرات تتراوح أعمارهن بين ١٠ سنوات و ١٧ سنة.

وفيما يتعلق بانخفاض تمثيل المرأة في مجالي السياسة وصنع القرار، لا تشكل النساء سوى ١١,٣٧ في المائة من أصل ٢٥٥ عضوا في البرلمان في كوت ديفوار.

وتواجه كوت ديفوار، على غرار العديد من بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تحديات أمنية في المناطق الحدودية الشمالية، تؤثر على النشاط الزراعي، الذي تديره النساء أساسا.

وفي مواجهة هذا السيناريو، أود أن أقترح التوصيات التالية كي ينظر فيها المجلس.

لكفالة حق الفتيات في التعليم، ينبغي وضع برامج دعم شاملة تمكن الفتيات من الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها وإتمام التعليم.

ومن أجل مكافحة الحالة الصحية الهشة للمرأة والوفيات المتصلة بالأمومة، ينبغي اعتماد نهج متعدد القطاعات في حل المسائل المتعلقة بصحة المرأة، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الصحية الرئيسية التي تؤثر على المرأة، وتيسير الحصول على خدمات الرعاية الخاصة بالمرأة. وينبغي أيضا أن نعيد التفكير في تمويل النظم الصحية من أجل كفالة رعاية جيدة للنساء أثناء الحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة.

ولتحسين حصول المرأة على ملكية الأراضي، نوصي بكفالة سبل الانتصاف القانونية للمرأة من خلال تحسين فرص الحصول على المعلومات وتعزيز الدعم القانوني.

ولمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، ينبغي اعتماد قانون محدد للمعاقبة على العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، فضلا عن قانون محدد لمعاقبة من يقومون بالزيجات المبكرة والقسرية ومؤيديها، بوصفها جرائم. وندعو بلدان غرب أفريقيا إلى التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

ولتحسين تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار، ينبغي تعزيز مؤسسات الدولة لتعزيز القيادة النسائية في السياسة. وينبغي أيضا زيادة التمثيل السياسي للمرأة من خلال قوانين محددة.

وأخيرا، من أجل سلامة المرأة في مواجهة آثار تغير المناخ، ينبغي جعل السياسات والبرامج المناخية في غرب أفريقيا مراعية للفوارق بين الجنسين. وينبغي أن نتجاوز التمثيل العددي للمرأة في عمليات السياسات المناخية وأن ننشئ آليات دينامية لاتخاذ المبادرات والتأثير على القرارات.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة أيمو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات. **السيد أباري** (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة الدول الأفريقية الثلاث + ١)، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد محمد صالح النظيف في منصبه الجديد كممثل خاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأشكره أيضا على إحاطته الممتازة. وتابعنا أيضا باهتمام كبير الإحاطة التي قدمتها السيدة شانتال أيمو، رئيسة الشبكة الإيفوارية لحماية حقوق الطفل والمرأة.

ونكرر تأكيد دعمنا لجهود تحقيق الاستقرار والمساعي الحميدة التي يواصل الممثل الخاص للأمين العام بذلها في المنطقة دون الإقليمية، مع احترام السيادة الوطنية والمسؤولية الرئيسية للدول عن السلام والأمن.

ونرحب أيضا باعتماد نهج إقليمي بشأن مسألة الصلة بين المناخ والأمن، ولا سيما من خلال إطلاق الفريق العامل الإقليمي المعني بتغير المناخ والبيئة والأمن والتنمية في غرب أفريقيا. ونعتقد أن ذلك سيساعد على تعزيز الحلول المتكاملة والمنسقة لمواجهة مخاطر تغير المناخ. وهذا الموضوع، الذي يحظى بدعم متزايد، تتابعه بالتزام كبير النيجر وأيرلندا اللتين نشكرهما بإخلاص.

وفي بداية النصف الثاني من عام ٢٠٢١، نود أن نبدي الملاحظات الرئيسية التالية بشأن التقرير قيد النظر (S/2021/612).

فيما يتعلق بالأمن، يجب أن نرحب بالتقدم البارز المحرز في التفعيل الجاري للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي عززتها أيضا آلية لرصد الحوادث المدنية وتحليلها. ومن الهام أن يقدم دعم دائم وقابل للتنبؤ به للقوة المشتركة حتى تتمكن من مواصلة الوفاء بولايتها بفعالية، وهو أمر أساسي لصون السلام والأمن في المنطقة – وهو يصب في الصالح العام العالمي.

وعلى الرغم من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة حتى الآن لمكافحة الإرهاب، من المؤسف أن نشهد تدهورا في الحالة الأمنية في المنطقة. وبالمثل، فإن الحالة الأمنية، مقترنة بتأثير جائحة مرض فيروس كورونا، تعرض بلدان المنطقة لحالة اجتماعية واقتصادية صعبة للغاية. ولذلك، من الضروري أن تقيّم (مجموعة الدول الأفريقية الثلاث + ١) الاحتياجات من أجل التصدي لمختلف التهديدات؛ وبالمثل، من الضروري ترشيد الاستراتيجيات وتنسيقها، من حيث الأمن والتنمية. ودعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أمر حاسم في هذا الصدد.

كما من الضروري تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية للتصدي للتهديدات العابرة للحدود والشاملة لعدة قطاعات التي تهدد السلم والأمن. وفي السياق نفسه، ينبغي مواصلة دعم تمويل خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للقضاء على الإرهاب للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤.

وفيما يتعلق بظاهرة الاتجار بالمخدرات، يجب الإقرار من البداية بأن منطقة غرب أفريقيا ليست منتجا لهذه المخدرات ولا مستهلكا لها. فهي ببساطة ضحية لأمنها الهش وضعف مراقبة الحدود، مما يجعلها منطقة عبور. ولذلك، ما دامت مناطق المنشأ والمقصد النهائي لا تتحمل مسؤولياتها على النحو الصحيح لمنع الإنتاج وإيجاد حل مستدام للاستهلاك المتزايد للمخدرات، فإن جهود الأمم المتحدة وبلدان غرب أفريقيا ستذهب سدى. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الكبيرة

التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز قدرات الهياكل الوطنية ودون الإقليمية المسؤولة عن منع هذه الأنشطة غير المشروعة ومكافحتها.

وعلى الصعيد الإنساني، فإن آثار كوفيد-١٩ وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع مستويات التشرد، والآثار الضارة لتغير المناخ، التي ازدادت بمعدل ينذر بالخطر، تستدعي اتخاذ إجراءات تضامن عاجلة من أجل المنطقة. غير أنه في حين بدأت اللقاحات تصل تدريجيا إلى المنطقة، فإن بطء وتيرة تلقي اللقاح وكمياته المحدودة، فضلا عن عزوف بعض السكان عن تلقي اللقاح، مصدر قلق بالغ. ونود أن نؤكد أن هناك حاجة ماسة إلى إيصال اللقاح في الوقت المناسب، ويجب أن نضمن أن تظل إمكانية الحصول العادل والمنصف على لقاحات كوفيد - ١٩ أولوية. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث + ١ على ضرورة زيادة المساهمات في خطط الاستجابة الإنسانية لمنطقة الساحل، التي لم تتلق حتى منتصف حزيران/يونيه سوى ١٦ في المائة من مبلغ ٢,٧ بليون دولار لازم لتنفيذها.

إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجهود الرامية إلى زيادة المشاركة الكاملة للمرأة في العمليات السياسية والأمنية أمران حاسمان وينبغي مواصلة تشجيعهما. ونعتقد أيضا أنه ينبغي كفالة تحسين تنسيق وتعجيل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، فضلا عن مواءمة الإجراءات مع برنامج الاستثمارات ذات الأولوية التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفيما يتعلق بمسألة المشردين داخليا واللاجئين، التي تمثل تحديا آخر يواجه المنطقة، نرحب على وجه الخصوص بجهود سلطات النيجر لتهيئة الظروف المناسبة والمستدامة لعودتهم الفعلية إلى ديارهم في شرق البلد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، باستخدام أموالهم الخاصة.

وفي الختام، ترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث + ١ بالتقدم الديمقراطي الذي أحرز في المنطقة عقب الانتخابات الأخيرة. إن النجاحات التي تحققت هي نتيجة لتعزيز الحوار السياسي وبناء توافق الآراء بين الأطراف السياسية الفاعلة بشأن الأولويات الوطنية، وهو أمر أساسي للتعايش السلمي المستدام بين مختلف المجتمعات المحلية الوطنية. وفي السياق نفسه، رحبت مجموعة الدول الأفريقية الثلاث + ١ بالدعم الذي قدمه الاتحاد الأفريقي إلى المنطقة، وتعرب عن تقديرها للدور الإيجابي للغاية الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال الوساطة، ولا سيما في مالي وبلدان أخرى في المنطقة، فضلا عن جهودها الكبيرة في تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد في غرب أفريقيا.

وتتطلع النيجر إلى إعداد بيان رئاسي عن الحالة في منطقة غرب أفريقيا، في ظل تولي أيرلندا المشاركة في الصياغة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام النظيف على إحاطته. ونحن ممتنون للدور الأساسي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في منع نشوب النزاعات في المنطقة. وأود أن أرحب بالسيدة شانتال أيمو، رئيسة الشبكة الإيفوارية لحماية حقوق الطفل والمرأة، في مجلس الأمن. من الأهمية بمكان أن يسمع صوت المجتمع المدني، ولا سيما المجتمع المدني الذي تقوده المرأة في المنطقة. وأشكرها جزيل الشكر.

إن الحكم الديمقراطي أمر حاسم الأهمية للسلام والاستقرار على المدى الطويل في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرحب بالتحولات الديمقراطية التي شهدتها النيجر مؤخرا وجهود المصالحة المستمرة في بوركينا فاسو وتوغو وكوت ديفوار. وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق إزاء الاتجاه الحالي لعكس القيم الديمقراطية في المنطقة، ولا سيما الأحداث الأخيرة في مالي.

إن التقارير التي تفيد بتفشي الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية تبعث على بالغ القلق. إن المساعي الحميدة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالغة الأهمية أكثر من أي وقت مضى.

وتعزيز العقد الاجتماعي الأساسي بين الدولة ومواطنيها أمر أساسي لاستعادة الثقة في الحكم الديمقراطي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز السياسات الشاملة للجميع، وتشجيع مجتمع مدني نابض بالحياة، وبطبيعة الحال، من خلال حرية التعبير.

(تكلمت بالإنكليزية)

وإشراك الشباب وتوفير فرص الحصول على تعليم جيد، لا سيما للفتيات، أمران حاسمان. وندين الهجمات المستمرة على المدارس، ولا سيما عمليات الاختطاف المستمرة في نيجيريا، كما شهدنا مرة أخرى هذا الأسبوع على نحو يبعث على القلق. يجب حماية المدارس في جميع أنحاء المنطقة.

وبدون مشاركة المرأة، لا يمكن تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. الأمر بسيط: يجب دعم المرأة وتشجيعها وحمايتها في جميع العمليات السياسية. ونرحب بزيادة التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة، ولكن يجب معالجة عدم وجودها على طاولات مجالس الوزراء.

ومن الأمور الواعدة بصفة خاصة أن نرى دعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد اعتمد جميع بلدان المنطقة خطط عمل وطنية، باستثناء بلد واحد، وهو أمر مثير حقا للإعجاب على الصعيد الإقليمي.

وتدين أيرلندا العنف المروع الذي شهدناه في الهجمات ضد المدنيين، ولا سيما في النيجر وبوركينا فاسو. ومما يبعث على القلق بوجه خاص تزايد انعدام الأمن واستغلال الجماعات المسلحة للتوترات بين القبائل، ولا سيما زيادة الهجمات في الدول الساحلية في غرب أفريقيا، ولا سيما شمال كوت ديفوار.

من الواضح أن تغير المناخ هو أحد مسببات النزاع في جميع أنحاء المنطقة. وقد تعلم فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن الكثير من عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن تقييم المخاطر المناخية، وأثني على الجهود المبذولة لتعميق إدماج البعثة للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في أعمالها.

إن تدهور الحالة الإنسانية، ولا سيما تزايد انعدام الأمن الغذائي في وسط منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، يثير قلقا عميقا. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة الاستجابة والمساعدة لمعالجة هذه المسألة. ونشعر بالجزع إزاء التقارير الموثوقة عن انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني. يجب كفالة المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الواضح أيضا أن العواقب الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا ما فتئت تفاقم الحالة الصعبة أصلا في المنطقة.

وأخيرا، نحن مقتنعون بأن الاستجابة الإقليمية المنسقة أمر بالغ الأهمية لمعالجة السلام والأمن الإقليميين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتشكل القرصنة في خليج غينيا تحديا رئيسيا آخر لا يظهر أي احترام للحدود الوطنية ويتطلب استجابة مؤسسية إقليمية. وما زال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يضطلع بدور حيوي في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. ونشيد بصفة خاصة بالشراكة الجارية مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومنسق الأمم المتحدة الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل.

تنطوي منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على طاقات هائلة للنمو التحويلي الشامل للجميع نظرا لإمكاناتها الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية. وندعو جميع شركائنا الإقليميين إلى التركيز على التزامهم السياسي بالحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والتعاون الإقليمي في السعي إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار الدائم في المنطقة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والسيدة شانتال أيمو، رئيسة الشبكة الإيفوارية لحماية حقوق الطفل والمرأة، على إحاطتيهما.

نحن نتشاطر القلق إزاء التحديات الخطيرة التي تواجه بلدان عديدة في غرب أفريقيا، ولا سيما منطقة الساحل. في هذه المنطقة، لا يزال النشاط الإرهابي متفشيا.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، تلقينا تقارير مأساوية عن مقتل أفراد نتيجة لهجمات إرهابية دامية. ونعرب عن دعمنا لجميع من يخوضون كفاحا صعبا ضد الإرهاب في المنطقة. وبسبب المشاكل الأمنية وجائحة مرض فيروس كورونا، لم تتمكن العديد من المؤسسات الاجتماعية والمدارس والمراكز الطبية من فتح أبوابها. ورغم أن دول غرب أفريقيا قد تمكنت في الوقت الراهن من كبح انتشار الجائحة، فمن الواضح أنه لا يمكن إغفال عواقبها على التنمية الاقتصادية.

ورغم الصعوبات العديدة التي تواجهها دول كثيرة في المنطقة، فقد تمكنت مع ذلك من اجتياز الدورة الانتخابية بنجاح. ونحن على ثقة بأن الانتخابات المزمع إجراؤها في النصف الثاني من عام ٢٠٢١ في عدد من بلدان المنطقة ستجري أيضا في ظل ظروف من الديمقراطية والشفافية والشرعية والقانون والنظام، مع الاحترام التام للسيادة الوطنية. ويجب ألا تتدخل جهات فاعلة خارجية في تلك العمليات.

وفي سياق الحالة في مالي، نتوقع احترام جميع الالتزامات التي سبق التعهد بها فيما يتعلق بالفترة الانتقالية، بما في ذلك إجراء استفتاء دستوري وإجراء انتخابات ديمقراطية عامة وفقا للجدول الزمني المحدد سلفا.

ويواجه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تحديات كبيرة وصعبة: دعم حل الأزمات الإقليمية، والمشاركة في الوساطة السياسية، وتقديم المساعدة في تعزيز مؤسسات الدولة، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، فضلا عن الاضطلاع بدور تنسيقي لسائر عمليات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في المنطقة. وتتوقف فعالية جهود المكتب بشكل مباشر على مدى قدرته على العمل مع المنظمات الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة حوض بحيرة تشاد.

ونحن على ثقة بأن المكتب سيأخذ في الاعتبار خلال عمله القرارات الهامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن في المنطقة التي اعتمدت في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في أكرا في ١٩ حزيران/يونيه. وفيما يتعلق ببعض المسائل، بما في ذلك مكافحة القرصنة وترسيم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، تتضح ضرورة تعاون المكتب مع نظيره الجنوبي، وهو مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

وبعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في عام ٢٠٢٠، أصبح رصد الأحداث في ذلك البلد من اختصاص مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أنه من العبث الإبقاء على جزاءات مجلس الأمن ضد غينيا - بيساو، وبعبارة أخرى، التدابير المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والمنصوص عليها فقط في حالة وجود تهديدات للسلم والأمن الدوليين. وندعو إلى مواصلة إلغاء تلك الجزاءات.

وترحب روسيا بالتزام السيد النظيف وجهوده الرامية إلى مساعدة بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد على التغلب على الصعوبات الراهنة. ولا شك لدينا في أن نتائج عمل المكتب ستستحق أعلى تقدير.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام النظيف على إحاطته. ويسرني أن أرحب بعودته إلى مجلس الأمن في منصبه الجديد بصفته ممثل خاص للأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. والشكر موصول للسيدة أيمو على ملاحظاتها، ولا سيما على توصياتها لنا بشأن كيفية تمكين المرأة في جميع أنحاء غرب أفريقيا. إنها مفيدة ونافعة، ويحيط وفد بلدي علما بها بجدية.

في البداية، تشيد حكومة الولايات المتحدة بالشراكة التي أقيمت مؤخرا بين المكتب وغيره من الجهات لإنشاء فريق عامل إقليمي يتناول القضايا الحاسمة المتمثلة في تغير المناخ، والبيئة، والأمن، والتنمية في غرب أفريقيا. هذه مسائل رئيسية بالنسبة للمنطقة، ونحن نؤيد تضافر جماعات مهمة كثيرة معا لمواجهة هذه المسائل.

وأود اليوم أن أتحدث عن ثلاثة من مجالات التركيز بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهي: تعزيز الديمقراطية، ووقف الإرهاب، ودعم حلول وقف العنف التي يقودها المجتمع المحلي.

أولا، يود وفد بلدي أن يقر بالعمل الشاق الذي قام به المكتب لدعم الانتخابات والحكومات الانتقالية في منطقة الساحل. ففي هذا العام، وعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي والاحتجاجات العنيفة، حققت النيجر أول انتقال ناجح للسلطة بين الرؤساء، وهذا إنجاز رائع. وقد أبرز تأكيد المحكمة الدستورية فوز الرئيس بازوم مدى أهمية الآليات المؤسسية القوية حقا للأنظمة الديمقراطية السليمة. ونرحب بالتزام الرئيس بازوم بالتصدي للتهديدات الأمنية في المنطقة، ونحتفي بوعده بإعطاء الأولوية لإدماج المرأة وقدرتها على التنقل.

وفي مالي، للأسف، نشهد عكس ذلك. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي في الدعوة إلى عودة مالي إلى الحكم الدستوري من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠٢٢. وندين احتجاز المسؤولين السابقين في الحكومة الانتقالية في مالي، وننضم إلى العالم في الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الأشخاص الذين لا يزالون محتجزين وقيد الإقامة الجبرية. ويشكل استمرار احتجازهم اعتداء مباشرا على العملية الانتقالية الجارية لعودة البلد إلى الديمقراطية.

ثانيا، تواصل الجماعات الإرهابية ارتكاب الكثير من أعمال العنف ضد المدنيين وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء منطقة الساحل. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات المتطرفة العنيفة. إننا بحاجة إلى حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة، ونحتاج إلى تعزيز الثقة في قوات الأمن الإقليمية والسلطات الحاكمة. كما ندين الهجمات الأخيرة في بوركينا فاسو التي أودت بحياة ١٣٨ شخصا، كثير منهم من الأطفال. وندين بشكل خاص استخدام الأطفال الجنود.

ثالثا وأخيرا، نظرا لذلك العنف بين القبائل، نعرب عن عميق تقديرنا للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتعزيز الأمن والاستقرار على المدى الطويل في جميع أنحاء منطقة الساحل. وندعم بقوة المشاريع التي يقودها المجتمع المحلي لمعالجة تلك الشواغل ونرحب بها. ففي نهاية الأمر، فإن المجتمعات المتضررة من ذلك العنف هي الأقدر على معرفة كيفية وقفه. وهذا يعني التماس إسهامات من الأفراد وإدماج منظمات المجتمع المدني في هذه العملية.

ولذلك، فإننا ندعم عمل المكتب والحكومات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل معا، في شراكة، لوضع مشروع مشترك بقيادة مدنية لمعالجة النزاعات المحلية. وسيكون ذلك المشروع حاسما، ونأمل أن يساعد على تحقيق السلام والازدهار والأمن في المنطقة على المدى الطويل.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشارك الآخرين في الترحيب بالممثل الخاص النظيف مرة أخرى في القاعة اليوم، وأن أشكره على إحاطته وأرحب به في منصبه الجديد. ونعرب له عن امتناننا الكبير للبداية الدينامية التي أبداها في هذا المنصب منذ أن بدأ. فالعمل الذي قام به في جولته الإقليمية للقاء رؤساء الدول في جميع أنحاء المنطقة جزء حاسم من هذا الدور. وأشكره على تلك الهمة.

كما أود أن أشكر السيدة أيمو على التزاماتها وكل ما تقوم به في الكفاح من أجل حقوق المرأة ومن أجل الأطفال في جميع أنحاء بلدها. والتوقعات التي قدمتها هي التوقعات التي نتفق معها تماما، وكما قال زميلي من الولايات المتحدة للتو، سنبذل كل ما في وسعنا لدعمها وكل من يعمل مثلها في الدفاع عن تلك القضايا.

ويتضح من الإحاطة التي قدمها السيد النظيف أن الأمن، ولا سيما في منطقة الساحل، لا يزال هو الشاغل الإقليمي الرئيسي. ونشجع مكتب السيد النظيف على التركيز على الخطوات التي يمكن للأمم المتحدة اتخاذها بطريقة منسقة لمعالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع

والعمل الذي يمكن للسيد النظيف القيام به شخصيا لتشجيع القادة في جميع أنحاء المنطقة على اتخاذ الخيارات الصحيحة. كما سررت جدا بأن أسمع عن الفريق العامل الإقليمي الذي أنشأه لتناول أثر تغير المناخ على الحالة الأمنية في المنطقة. وأعتقد أن مشاركة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في هذا المجال بالغة الأهمية.

كما نلاحظ الإشارات الواردة في التقرير (S/2021/612) إلى انعدام الأمن في خليج غينيا والخطر الذي حدده السيد النظيف الآن والمتمثل في أنه يمكن الخلط بين ذلك التهديد وبين المخاطر الأمنية في البر. والمملكة المتحدة ملتزمة بتحسين الأمن البحري في خليج غينيا من خلال دعم الشركاء الأفارقة الإقليميين لإيجاد حلول تقودها المنطقة، ونقدم الدعم لخليج غينيا من خلال مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، التي تشارك المملكة المتحدة في رئاستها مع السنغال هذا العام.

نريد أيضا أن نركِّز على الحالة الإنسانية، التي ذكرها السيد النظيف وكما ورد ذكرها في تقرير الأمين العام (S/2021/612)، لأن الحالة تثير قلقا بالغا في جميع أنحاء المنطقة. إننا نفعل ما بوسعنا؛ وفي مؤتمر قمة مجموعة السبعة في أيار/مايو، توسطت المملكة المتحدة في خطة عمل للمساعدة في إنقاذ ملايين الأرواح من المجاعة والأزمات الإنسانية. وشمل ذلك تعهدا أوليا بتقديم ٢٦٧ مليون جنيه إسترليني على شكل مساعدات للمجتمعات المحلية في شمال شرق نيجيريا. ويساورنا قلق خاص إزاء حالة الأمن الغذائي بالنسبة لأولئك الذين لا يمكن الوصول إليهم لتقديم المساعدة الإنسانية. ونأمل أن يتمكن السيد النظيف مرة أخرى من استخدام دوره للعمل مع جميع أطراف النزاعات لضمان وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إليهم بأمان وبدون عوائق.

إذ أنتقل إلى موضوع الانتخابات، ترحب المملكة المتحدة بالانتخابات السلمية إلى حد كبير والتي أُجريت في كوت ديفوار والنيجر وكابو فيردي في وقت سابق من هذا العام. ويسرنا أن نرى الاستعدادات تسير على قدم وساق لإجراء الانتخابات التي ستُنظم في وقت لاحق من هذا العام، بما في ذلك في غامبيا وكابو فيردي. ومع ذلك، نتشاطر مع السيد النظيف قلقه إزاء العنف والتوترات التي تميزت بها فترتي الانتخابات في بنن وغينيا. ومرة أخرى، نعتقد أن هذا مجال يمكن للسيد النظيف أن يضيف فيه قيمة خاصة بتشجيعه جميع الأطراف على مواصلة استخدام الحوار لحل خلافاتها السياسية ومواصلة الدعوة إلى إجراء انتخابات حرةٍ ونزيهة تمكِّن جميع الأطراف من المشاركة. مرة أخرى، نعتقد أن دور السيد النظيف بوصفه من الساسة الحكماء في المنطقة سيساعد الدول على التفكير في إجراء الانتخابات لضمان الاستعدادات المستقلة التي تؤدي إلى نتائج موثوقة.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وبخاصة نوع الجنس، نشعر بالقلق إزاء مستوى الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات التي تُرتكب في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. مرة أخرى نهيب بالسيد النظيف ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعوة إلى تعزيز مساءلة الحكومات وتحسين الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كذلك نعرب عن امتناننا له على تركيزه على المرأة ودور المرأة في العمليات السياسية، وفي السياسة عموما، فضلا عن تركيزه على الشباب ومشاركتهم. ونعرف من الاستماع إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة أيمو مدى أهمية إحراز تقدم في هذا الصدد.

في الختام، هناك أربعة مجالات نعتقد أنها تتطلب استمرار تركيز السيد النظيف عليها، وهي تحديد ما يمكن أن تفعله الدول والأمم المتحدة بطريقة منسقة لمعالجة مسألة انعدام الأمن؛ وتحديد ما يمكن أن تفعله الدول والأمم المتحدة على نحو منسق لمعالجة مسألة انعدام الأمن؛ وتحديد المجالات التي يمكن أن تؤديها الأمم المتحدة في موضوع الأمن؛ والضغط على الدول وأطراف النزاع للسماح بوصول المساعدات الإنسانية؛ والعمل مع الدول للتحضير لانتخابات مستقلة وذات مصداقية؛ وأخيرا، العمل بصفة نصير لحقوق الإنسان ومن أجل دور متساو للمرأة في جميع أنحاء المنطقة.

السيدة نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أرحب بالسيد خاطر محمد صالح النظيف في أول إحاطة له في مجلس الأمن. وأشكره على إحاطته الشاملة وأرحب بالسيدة شانتال أيمو في جلستنا اليوم.

لقد طرأت بعض التطورات الإيجابية على الحالة السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل منذ آخر جلسة لنا في كانون الثاني/يناير (انظر S/2021/43). وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2021/612)، فقد شهدت المنطقة تشكيل حكومات وبرلمانات جديدة في عدة بلدان. إن هذه الدلالات على المصالحة مشجعة للغاية. ومع ذلك، وقعت أعمال عنف تتعلق بالانتخابات صاحبت تلك العملية. كما واجهت بقاع أخرى من المنطقة تحديات معينة أعاقت العمليات الانتخابية.

لذلك، نهيب بجميع أصحاب المصلحة في تلك البلدان مواصلة الحوار والتشاور حتى يحل الوفاق محل الشِّقاق في المسائل المعلقة، بما في ذلك العملية الانتقالية في مالي. ونؤيد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والأفرقة القُطرية للأمم المتحدة على جهودها في المشاركة والعمل بشكل استباقي مع الأطراف المعنية لصون السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ونشدد على ضرورة زيادة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في تلك العملية.

نتشاطر مع الأمين العام تقييمه للحالة الأمنية في المنطقة. وقد واجه العديد من البلدان تحديات هائلة، بما في ذلك ارتفاع مستويات العنف، وتزايد الإرهاب، والصراعات القبلية، والجريمة المنظمة، والاتجار، وجائحة فيروس كورونا، والتهديد من البحر، كما ذكر الممثل الخاص للأمين العام.

ومن المحزن أن نعلم عن الزيادة في عدد الضحايا، ولا سيما بين المدنيين وحفظة السلام، بسبب العنف والهجمات الإرهابية المميتة. وندين بشدة تلك الأعمال. ويجب سوق المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة. إزاء هذه الخلفية، من الحيوي أن تضاعف جميع بلدان المنطقة جهودها في مكافحة الإرهاب والعنف. وفي هذا الصدد، نكرر نداءنا بتوفير الدعم والموارد الكافية للمنطقة، ولا سيما القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل التصدي للتحديات التي ذكرتها. ومن المهم للغاية زيادة الحماية لحفظة السلام وموظفي بعثات الأمم المتحدة في المنطقة وضمان سلامتهم.

نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في المنطقة، لا سيما في أجزاء من منطقة الساحل الوسطى ونيجيريا. وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج أكثر من ٢٩ مليون شخص إلى المساعدة والحماية في عام ٢٠٢١. وفي ظل هذه الظروف، نكرر نداءنا من أجل تمويل إضافي للعمليات الإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونحث أيضا الأطراف المعنية على إزالة الحواجز التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية وتيسير إيصال المساعدة الطارئة إلى السكان المحتاجين. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على ضرورة الامتثال للقانون الإنساني الدولي وضمان الحقوق والمصالح المشروعة لشعوب المنطقة.

أخيرا وليس آخرا، نكرر تأييدنا لنداء الأمين العام للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين بشأن دعم النُهج الشاملة والمتكاملة، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية الاستقرار الإقليمية، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. ومن المهم أيضا إدماج التهديدات الحالية والمتوقعة المتصلة بالمناخ في جميع جهود منع نشوب النزاعات.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد خاطر محمد صالح النظيف، على إحاطته وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد بصفته رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأرحب أيضا بحضور السيدة شانتال أيمو، التي تذكرنا بالدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في التصدي للتحديات التي تواجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

كما سمعنا، لا تزال المنطقة للأسف تعاني من تداعيات عدم الاستقرار السياسي وعدم المساواة؛ ومن أعمال المنظمات الإرهابية،

لا سيما في حوض بحيرة تشاد والساحل؛ والصراع بين القبائل؛ والجريمة المنظمة؛ وآثار تغير المناخ والجائحة. عند هذا المنعطف الحرج، أود أن أبرز ثلاث مسائل.

أولا، تعتقد المكسيك أن النتيجة المشتركة للتحديات التي تواجه المنطقة لها تأثير مفرط على السكان المدنيين. ويساور بلدي القلق إزاء الهجمات المميتة المتزايدة التي وقعت في الأشهر الأخيرة، مثل تلك التي وقعت في بوركينا فاسو والنيجر، على سبيل المثال لا الحصر. ومما يثير القلق أيضا تزايد الاشتباكات بين الجماعات الإرهابية وعدد حالات اختطاف الأطفال. ولا يزال العنف السبب الرئيسي وراء حاجة أكثر من ٢٩ مليون شخص حاليا إلى المعونة الإنسانية في المنطقة، وكذلك في إجبار كثيرين آخرين على مغادرة ديارهم. وفي ضوء هذا السيناريو المثير للجزع، يجب أن تكون حماية السكان المدنيين أولوية مطلقة لدول المنطقة وللقوات الدولية الموجودة في المنطقة. ويشمل ذلك حماية الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما المدارس والمستشفيات.

ثانيا، يجب مكافحة الإرهاب في المنطقة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

نريد أيضا أن نركِّز على الحالة الإنسانية، التي ذكرها السيد النظيف وكما ورد ذكرها في تقرير الأمين العام (S/2021/612)، لأن الحالة تثير قلقا بالغا في جميع أنحاء المنطقة. إننا نفعل ما بوسعنا؛ وفي مؤتمر قمة مجموعة السبعة في أيار/مايو، توسطت المملكة المتحدة في خطة عمل للمساعدة في إنقاذ ملايين الأرواح من المجاعة والأزمات الإنسانية. وشمل ذلك تعهدا أوليا بتقديم ٢٦٧ مليون جنيه إسترليني على شكل مساعدات للمجتمعات المحلية في شمال شرق نيجيريا. ويساورنا قلق خاص إزاء حالة الأمن الغذائي بالنسبة لأولئك الذين لا يمكن الوصول إليهم لتقديم المساعدة الإنسانية. ونأمل أن يتمكن السيد النظيف مرة أخرى من استخدام دوره للعمل مع جميع أطراف النزاعات لضمان وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إليهم بأمان وبدون عوائق.

إذ أنتقل إلى موضوع الانتخابات، ترحب المملكة المتحدة بالانتخابات السلمية إلى حد كبير والتي أُجريت في كوت ديفوار والنيجر وكابو فيردي في وقت سابق من هذا العام. ويسرنا أن نرى الاستعدادات تسير على قدم وساق لإجراء الانتخابات التي ستُنظم في وقت لاحق من هذا العام، بما في ذلك في غامبيا وكابو فيردي. ومع ذلك، نتشاطر مع السيد النظيف قلقه إزاء العنف والتوترات التي تميزت بها فترتي الانتخابات في بنن وغينيا. ومرة أخرى، نعتقد أن هذا مجال يمكن للسيد النظيف أن يضيف فيه قيمة خاصة بتشجيعه جميع الأطراف على مواصلة استخدام الحوار لحل خلافاتها السياسية ومواصلة الدعوة إلى إجراء انتخابات حرةٍ ونزيهة تمكّن جميع الأطراف من المشاركة. مرة أخرى، نعتقد أن دور السيد النظيف بوصفه من الساسة الحكماء في المنطقة سيساعد الدول على التفكير في إجراء الانتخابات لضمان الاستعدادات المستقلة التي تؤدي إلى نتائج موثوقة.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وبخاصة نوع الجنس، نشعر بالقلق إزاء مستوى الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات التي تُرتكب في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. مرة أخرى نهيب بالسيد النظيف ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعوة إلى تعزيز مساءلة الحكومات وتحسين الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كذلك نعرب عن امتناننا له على تركيزه على المرأة ودور المرأة في العمليات السياسية، وفي السياسة عموما، فضلا عن تركيزه على الشباب ومشاركتهم. ونعرف من الاستماع إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة أيمو مدى أهمية إحراز تقدم في هذا الصدد.

في الختام، هناك أربعة مجالات نعتقد أنها تتطلب استمرار تركيز السيد النظيف عليها، وهي تحديد ما يمكن أن تفعله الدول والأمم المتحدة بطريقة منسقة لمعالجة مسألة انعدام الأمن؛ وتحديد ما يمكن أن تفعله الدول والأمم المتحدة على نحو منسق لمعالجة مسألة انعدام الأمن؛ وتحديد المجالات التي يمكن أن تؤديها الأمم المتحدة في موضوع الأمن؛ والضغط على الدول وأطراف النزاع للسماح بوصول

المساعدات الإنسانية؛ والعمل مع الدول للتحضير لانتخابات مستقلة وذات مصداقية؛ وأخيرا، العمل بصفة نصير لحقوق الإنسان ومن أجل دور متساو للمرأة في جميع أنحاء المنطقة.

السيدة نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أرحب بالسيد خاطر محمد صالح النظيف في أول إحاطة له في مجلس الأمن. وأشكره على إحاطته الشاملة وأرحب بالسيدة شانتال أيمو في جلستنا اليوم.

لقد طرأت بعض التطورات الإيجابية على الحالة السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل منذ آخر جلسة لنا في كانون الثاني/يناير (انظر S/2021/43). وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2021/612)، فقد شهدت المنطقة تشكيل حكومات وبرلمانات جديدة في عدة بلدان. إن هذه الدلالات على المصالحة مشجعة للغاية. ومع ذلك، وقعت أعمال عنف تتعلق بالانتخابات صاحبت تلك العملية. كما واجهت بقاع أخرى من المنطقة تحديات معينة أعاقت العمليات الانتخابية.

لذلك، نهيب بجميع أصحاب المصلحة في تلك البلدان مواصلة الحوار والتشاور حتى يحل الوفاق محل الشِّقاق في المسائل المعلقة، بما في ذلك العملية الانتقالية في مالي. ونؤيد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والأفرقة القُطرية للأمم المتحدة على جهودها في المشاركة والعمل بشكل استباقي مع الأطراف المعنية لصون السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ونشدد على ضرورة زيادة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في تلك العملية.

نتشاطر مع الأمين العام تقييمه للحالة الأمنية في المنطقة. وقد واجه العديد من البلدان تحديات هائلة، بما في ذلك ارتفاع مستويات العنف، وتزايد الإرهاب، والصراعات القبلية، والجريمة المنظمة، والاتجار، وجائحة فيروس كورونا، والتهديد من البحر، كما ذكر الممثل الخاص للأمين العام.

ومن المحزن أن نعلم عن الزيادة في عدد الضحايا، ولا سيما بين المدنيين وحفظة السلام، بسبب العنف والهجمات الإرهابية المميتة. وندين بشدة تلك الأعمال. ويجب سوق المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة. إزاء هذه الخلفية، من الحيوي أن تضاعف جميع بلدان المنطقة جهودها في مكافحة الإرهاب والعنف. وفي هذا الصدد، نكرر نداءنا بتوفير الدعم والموارد الكافية للمنطقة، ولا سيما القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل التصدي للتحديات التي ذكرتها. ومن المهم للغاية زيادة الحماية لحفظة السلام وموظفي بعثات الأمم المتحدة في المنطقة وضمان سلامتهم.

نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في المنطقة، لا سيما في أجزاء من منطقة الساحل الوسطى ونيجيريا. وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج أكثر من ٢٩ مليون شخص إلى المساعدة والحماية في عام ٢٠٢١. وفي ظل هذه الظروف، نكرر نداءنا من أجل تمويل إضافي للعمليات الإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونحث أيضا الأطراف المعنية على إزالة الحواجز التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية وتيسير إيصال المساعدة الطارئة إلى السكان المحتاجين. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على ضرورة الامتثال للقانون الإنساني الدولي وضمان الحقوق والمصالح المشروعة لشعوب المنطقة.

أخيرا وليس آخرا، نكرر تأييدنا لنداء الأمين العام للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين بشأن دعم النُهج الشاملة والمتكاملة، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية الاستقرار الإقليمية، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. ومن المهم أيضا إدماج التهديدات الحالية والمتوقعة المتصلة بالمناخ في جميع جهود منع نشوب الصراعات.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد خاطر محمد صالح النظيف، على إحاطته وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد بصفته رئيس مكتب

الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأرحب أيضا بحضور السيدة شانتال أيمو، التي تذكرنا بالدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في التصدي للتحديات التي تواجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

كما سمعنا، لا تزال المنطقة للأسف تعاني من تداعيات عدم الاستقرار السياسي وعدم المساواة؛ ومن أعمال المنظمات الإرهابية، لا سيما في حوض بحيرة تشاد والساحل؛ والصراع بين القبائل؛ والجريمة المنظمة؛ وآثار تغير المناخ والجائحة. عند هذا المنعطف الحرج، أود أن أبرز ثلاث مسائل.

أولا، تعتقد المكسيك أن النتيجة المشتركة للتحديات التي تواجه المنطقة لها تأثير مفرط على السكان المدنيين. ويساور بلدي القلق إزاء الهجمات المميتة المتزايدة التي وقعت في الأشهر الأخيرة، مثل تلك التي وقعت في بوركينا فاسو والنيجر، على سبيل المثال لا الحصر. ومما يثير القلق أيضا تزايد الاشتباكات بين الجماعات الإرهابية وعدد حالات اختطاف الأطفال. ولا يزال العنف السبب الرئيسي وراء حاجة أكثر من ٢٩ مليون شخص حاليا إلى المعونة الإنسانية في المنطقة، وكذلك في إجبار كثيرين آخرين على مغادرة ديارهم. وفي ضوء هذا السيناريو المثير للجزع، يجب أن تكون حماية السكان المدنيين أولوية مطلقة لدول المنطقة وللقوات الدولية الموجودة في المنطقة. ويشمل ذلك حماية الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما المدارس والمستشفيات.

ثانيا، يجب مكافحة الإرهاب في المنطقة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

يشجب بلدي انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية. وتتعارض هذه الانتهاكات مع القانون الدولي، وتخلق مظالم جديدة في صفوف المجتمعات المحلية المتضررة وتنزع الشرعية عن المؤسسات. ولهذا السبب يجب أن نحقق مع مرتكبيها ونعاقبهم على النحو الواجب.

ثالثا، ترى المكسيك أنه يجب اعتماد استراتيجيات شاملة لحل المسائل الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية التي تغذي التطرف العنيف.

ونعتقد أنه يجب أن تكون التنمية المستدامة والحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل جزءا أساسيا من التدابير الرامية إلى توطيد مؤسسات الدولة وبسط سلطتها. ونؤمن إيمانا راسخا بأن التعليم هو الأداة الرئيسية لمكافحة تغذية نزعة التطرف لدى الشباب، والأساس لزيادة الحراك الاجتماعي بين الأجيال المقبلة.

وتتسم الخدمات الصحية أيضا بأهمية بالغة، لا سيما في بيئة انضم فيها مرض فيروس كورونا إلى صفوف أمراض أخرى تؤثر تأثيرا غير متناسب على الفئات السكانية الأضعف وتعمق أوجه عدم المساواة التي تعزز الحلقات المفرغة. ولهذه الأسباب، تعتقد المكسيك أنه يجب علينا إعطاء الأولوية للتدابير الرامية إلى إعادة فتح أكثر من ٠٠٠ ٥ مدرسة والعديد من المرافق الطبية التي أغلقت بسبب العنف أو الجائحة. كما ندعو إلى زيادة موارد المجتمع الدولي، التي تستخدم عموما لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، من أجل كفالة توازن أفضل في الموارد المخصصة للتعاون الأمني.

وأخيرا، نعيد تأكيد دعمنا لعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في التصدي للتحديات الثلاثة التي ذكرتها، من خلال تنفيذه لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويشكل التنسيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، شرطا أساسيا للتصدي للتحديات الأمنية وتحسين الحوكمة وبناء القدرة على الصمود في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف على إحاطته. كما أشكر ممثلة المجتمع المدني السيدة أيمو على أفكارها الثاقبة.

ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بعثة سياسية مكلفة بولاية للدبلوماسية الوقائية والوساطة السياسية وجهود التيسير. ومن المهم أن تواصل البعثة التركيز على ولايتها والعمل مع الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا، وأن تساعدها في جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة. وسأركز تعليقاتي اليوم على التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة.

لقد أحرزت غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2021/612)، تقدماً ملحوظاً على الطريق نحو الديمقراطية والحكم الرشيد. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير إجراء انتخابات في بنن وكابو فيردي وكوت ديفوار والنيجر. وقد جرت تلك الانتخابات في أجواء سلمية، على الرغم من التحديات ذات الصلة بالأمن. وقد تولت الحكومات الجديدة المسؤولية في تلك البلدان وفي غانا، وهي نموذج للديمقراطية في المنطقة. وفي النيجر، كان الانتقال الديمقراطي للسلطة عن طريق الانتخابات غير مسبوق. وفي بنن، جرت انتخابات سلمية بمشاركة متزايدة من مواطنيها في العملية الانتخابية. وقد ارتقت القيادة في تلك البلدان إلى مستوى آمال الشعب وتوقعاته. ونعرب عن تهانينا للقادة المنتخبين وشعوبهم.

كما أحرزت بلدان المنطقة تقدما كبيرا نحو المصالحة والإصلاحات الدستورية وتعزيز مشاركة المرأة في هياكل الحكم. إن البيئة السياسية في غرب أفريقيا أكثر حيوية وشمولا من أي وقت مضى. وينبغي للذين يُبرزون الجوانب السلبية للتطورات أن يضعوا في الاعتبار أن المجلس تناول، حتى وقت ليس ببعيد، عدة بنود في جدول الأعمال تتعلق ببلدان بعينها. والأمر ليس كذلك اليوم. ونعتقد أن هذه التطورات الإيجابية تستحق تقدير المجلس بشكل لا غموض فيه، على الرغم من أنه قد تكون هناك بعض الانحرافات في هذا الاتجاه. ومع المزيد من الانتخابات المقرر إجراؤها في الأشهر المقبلة، تحتاج بلدان المنطقة إلى الدعم المستمر من الشركاء الثنائيين والمجتمع الدولي.

أما على الصعيد الأمني، فلا تزال الحالة في المنطقة مستقرة، باستثناء بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. وقد استمرت بلا هوادة الهجمات الإرهابية في بوركينا فاسو، ولا سيما في المناطق المتاخمة لمالي والنيجر. كما ازداد الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وتؤكد تلك التطورات الحاجة الملحة إلى زيادة تكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب، الذي يمتد إلى بلدان ومناطق أخرى. ويثير عدم الاستقرار السياسي والحالة الأمنية المتقلبة في مالي القلق. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة في مالي تجديد التزامهم باتفاق السلام والمصالحة في مالي وتنفيذه، وتولي زمام خريطة الطريق الانتقالية. إن دعم ومساعدة الشركاء الثنائيين والدوليين لمالي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أمر بالغ الأهمية خلال هذه الأوقات العصيبة. ونكرر دعوة الأمين العام إلى كفالة تمويل مستدام وقابل للتنبؤ به للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونعرب أيضا عن تقديرنا لعمل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي تؤدي دورا أساسيا في عمليات مكافحة التمرد.

وفيما يتعلق بالقرصنة، من دواعي القلق أن خليج غينيا لا يزال بؤرة ساخنة للقرصنة، حيث وقع ما يصل إلى ١٧ حادثا خلال الأشهر الستة الماضية. كما تعرض عدة بحارة هنود للقرصنة والاختطاف. وثمة حاجة ملحة إلى زيادة المراقبة لكفالة الأمن البحري في المنطقة من خلال زيادة التعاون الدولي.

ويشير تقرير الأمين العام إلى أن ٢٩ مليون شخص في منطقة الساحل بحاجة إلى المساعدة الإنسانية هذا العام. كما أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى زيادة إضعاف السكان. وعلاوة على ذلك، فإن عدة بلدان في المنطقة هي من ضمن بلدان العالم التي تضم أعلى نسبة من الشباب. وبسبب الفقر والبطالة، يقع العديد منهم ضحايا للاتجار بالمخدرات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة أخرى في الإجرام والاختطاف واللصوصية. ومن المؤسف أن الحالة الإنسانية في المنطقة لا تحظى بالاهتمام المطلوب من المجتمع الدولي. وثمة حاجة ملحة إلى زيادة المساعدة، بما في ذلك عن طريق زيادة استخدام القدرات والمنتجات والخدمات الأفريقية.

وأخيرا، تولي الهند أهمية كبيرة لعلاقاتها مع منطقة غرب أفريقيا. وقد افتتحت الهند خمس بعثات دبلوماسية جديدة في المنطقة خلال العام ونصف العام الماضيين وهي حاليا بصدد فتح أربع بعثات أخرى

بحلول نهاية العام. وقدمت الهند حتى الآن قروضا ميسرة بلغت قيمتها ٣,٣ بلايين دولار لمشاريع في غرب أفريقيا في قطاعات مثل الزراعة والري وإمدادات المياه والطاقة والطاقة الشمسية والصحة. وكذلك نقدم، في إطار صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، ٩ ملايين دولار لمشاريع سبل العيش في تسعة بلدان في غرب أفريقيا. كما ترتبط الهند بشراكة أمنية قوية مع بلدان المنطقة. وبدأنا أيضا التدريب على مكافحة الإرهاب في المنطقة. وفي إطار برنامج الهند الدفاعي للتدريب في مجال التعاون التقني والاقتصادي، نوفر حاليا ما يقرب من ٢٥٠ فرصة تدريب لبلدان المنطقة. وما زلنا ملتزمين بدعم بلدان المنطقة من خلال بناء القدرات وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف على إحاطته بشأن آخر التطورات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أيضا أن أشكر السيدة أيمو على إحاطتها وعلى إبرازها الجوانب الهامة لحقوق المرأة والطفل في المنطقة.

في البداية، أود أن أعرب عن دعم إستونيا الكامل لعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومساعيه الحميدة، فقد ظل نشطا جدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونود أيضا أن نشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مشاركتها الفعالة ودورها في تيسير الحوار مع مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني.

لقد كان العام ونصف العام الماضيان مهمين جدا في العمليات الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بسبب عدد الانتخابات التي أجريت في عدة دول في المنطقة. وفي حين أن عددا من تلك الانتخابات أجري في أجواء سلمية نسبيا، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء ما أوردته التقارير عن الشعور المتنامي في المنطقة بتقلص الحيز السياسي والمدني. وينبغي أن يعامل الشعور فيما بين السكان بتراجع الديمقراطية كعلامة هامة للإنذار المبكر تحتاج إلى معالجة فورية. وفي حين أن جائحة مرض فيروس كورونا تؤثر سلبا على الأداء العام للمجتمع، فيجب ألا تستخدم كذريعة للحد من الحريات المدنية.

وفيما يتعلق بالعمليات الديمقراطية، أود أيضا أن أشدد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع جوانب العمليات السياسية. ولئن كان تعزيز الإطار المعياري بشأن إدماج المرأة أمرا إيجابيا، فإن الواقع من حيث تمثيل المرأة في الحكومات والبرلمانات الوطنية لا يزال غير كاف بشكل واضح. ويلزم اتخاذ خطوات ملموسة من دول المنطقة من أجل إيجاد فرص وحيز آمن للنساء للمشاركة في العمليات السياسية كناخبات ومرشحات، فضلا عن ممثلات للمجتمع المدني.

ولا تزال إستونيا تشعر بالجزع إزاء تدهور الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويشجعنا بعض النجاح في الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب. ونرحب بتعزيز القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونشيد بدول المنطقة على عملها من خلال العمليات المشتركة، وكذلك القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. غير أن الحالة العامة لا تزال تبعث على القلق البالغ، حيث يعاني معظم السكان المدنيين من العنف المستمر. ومن الضروري أن تواصل دول المنطقة تعزيز التعاون فيما بينها ومع المجتمع الدولي. وستواصل إستونيا، من جانبها، الإسهام من خلال مختلف الجهود الدولية.

ومع ذلك، فإن اتباع نهج يركز على الأمن وحده لن يكفي لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ومن الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ومراعاة المظالم الكامنة في المجتمع، وكفالة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي هذا الصدد، من دواعي القلق الشديد أن عددا كبيرا من المدارس في جميع أنحاء منطقة الساحل لا يزال مغلقا أو غير عامل. إن كفالة حق الأطفال في التعليم وحماية وتمكين أضعف الفئات السكانية في المجتمع هو أحد العوامل الرئيسية لاستقرار المجتمع على المدى الطويل.

ويمثل احترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب عنصرين أساسيين لتحقيق الاستقرار طويل الأجل في المجتمع.

والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الدولي الإنساني أمر أساسي لاستعادة ثقة الشعب ودعم عملية المصالحة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب بالممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف، مرة أخرى بصفته الجديدة، ونؤكد له دعم النرويج الكامل ونشكره على إحاطته القيمة اليوم. ونرحب أيضا بالأفكار التي طرحتها السيدة أيمو. إن حق المرأة في المشاركة والقيادة الكاملتين والمتساويتين والمجديتين أمر أساسي في جميع جوانب ومراحل السلام والعمليات السياسية. وهذا أساس جوهري لتحقيق السلام واستدامته.

وأود أولا أن اغتنم الفرصة للاعتراف بالتطور الإيجابي الذي شهدناه منذ آخر جلسة لنا لمناقشة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي نيسان/أبريل، احتفلت النيجر بأول عملية نقل للسلطة من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى رئيس آخر. ونهنئ النيجر على ذلك الإنجاز التاريخي الملهم. كما شعرنا بالارتياح لرؤية كيف وضع الرئيس بازوم على الفور الشباب والتعليم والمدارس الآمنة في صميم جدول أعماله. وكما ذكر خلال مناقشتنا المفتوحة المعقودة مؤخرا بشأن الأطفال والنزاعات (انظر S/2021/617)، فإن الأطفال المتعلمين هم الركائز التي تقوم عليها الأمم القوية.

ولكن إذا كنا بحاجة إلى تذكير بالتحديات التي لا تزال تواجه الأطفال والمدنيين في المنطقة، فإن مذبحة سولهان في بوركينا فاسو هي ذلك التذكير. إذ لم يكن الأطفال من بين أكثر من ١٣٠ ضحية للهجوم فحسب؛ ولكن الجهات الإرهابية استخدمتهم أيضا لتنفيذ الهجوم. وندين ذلك بأشد العبارات الممكنة، بالإضافة إلى استمرار استهداف الأطفال كضحايا للاختطاف والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم بما يتماشى مع القانون الوطني والقانون الدولي. كما نشجب الاختطاف المتكرر لأطفال المدارس للحصول على فدية في نيجيريا. وكجزء من جهود نيجيريا لإيجاد حلول لهذا الاتجاه، نشيد باستضافتها المؤتمر الدولي الرابع المعني بإعلان المدارس الآمنة، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر.

ويجب أن يظل المجلس يقظا وأن يجد سبلا لدعم الاستجابات الإقليمية للإرهاب الذي ينتشر بشكل مقلق باتجاه البحر. وهناك حاجة أيضا إلى اتخاذ إجراءات في خليج غينيا، الذي لا يزال بؤرة القرصنة الساخنة في العالم. وإلى جانب التهديد الذي تشكله القرصنة على الملاحة الدولية، فإن لها أيضا آثارا ضارة على التنمية المستدامة للدول الساحلية، وكذلك على البلدان الواقعة في الداخل. وبغية فهم هذه الآثار على نحو أفضل، تدعم النرويج حاليا دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن هذا الموضوع.

كما نؤكد على الحاجة إلى تخطيط مستدام للمحيطات لبناء الأسس لاقتصاد ساحلي سلمي ومزدهر. وفي الأسبوع الماضي، عقدت لجنة بناء السلام اجتماعا إيجابيا بشأن خليج غينيا. وبالنسبة لنا، فهذا موضوع ينبغي للمجلس أن ينظر فيه مرة أخرى، لا سيما دعما للجهود الإقليمية.

وقد عرضت النرويج مؤخرا استراتيجيتها الجديدة الشاملة لمنطقة الساحل. وتعكس الاستراتيجية أولوياتنا العامة في مجلس الأمن – دبلوماسية السلام، ومشاركة المرأة وحقوقها، وحماية المدنيين، والمناخ والأمن. وتقدر النرويج وتشجع استمرار مشاركة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في جميع تلك المسائل. وتركز استراتيجيتنا بشكل أكبر على تعزيز الحكم الرشيد والعمليات السياسية الشاملة، بوصفها سبلا لمنع نشوب النزاعات العنيفة وتجنيد الجماعات المسلحة.

وتركز الاستراتيجية أيضا تركيزا قويا على الحوار كوسيلة لحل النزاعات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وتشجعنا رؤية أن هذا التفكير يتماشى مع الرسائل الصادرة عن الدورة العادية لهيئة رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي عقدت في نجامينا في شباط/فبراير، وهي رؤية "العلاقة المعززة" لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والائتلاف الشعبي المعني بمنطقة الساحل.

ويمكن أن يشكل المشروع المدني المشترك المقترح لمعالجة العنف الطائفي فرصة جديدة جيدة لكي يحدث مكتب الأمم المتحدة تغييرا.

وينبغي أن ينظر المشروع أيضا في آثار المناخ على الأمن، فضلا عن دور المرأة في السلام والأمن. وفيما يتعلق بكل هذه المسائل، سيكون من الحيوي أن يعمل المكتب مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية لإطلاق إمكانات جديدة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بتعيين السيد النظيف ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبأول إحاطة له أمام مجلس الأمن بصفته الجديدة. ونتوقع أن يؤدي الممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف، الذي يتولى رئاسة المكتب، دورا أكبر في تعزيز السلام والتنمية الإقليميين. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة أيمو، ممثلة المجتمع المدني في كوت ديفوار.

ومنذ بداية هذا العام، ظلت الحالة مستقرة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عموما. وقد أكملت بوركينا فاسو وغانا والنيجر وبنن بنجاح انتخاباتها العامة وشكلت حكومات جديدة. وقد عززت غينيا وكوت ديفوار وغيرهما الحوار السياسي بنشاط. وتنشط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في صون السلام والاستقرار الإقليميين من خلال المشاركة في جهود الوساطة في مالي. وتقدر الصين هذه التطورات.

وستعقد غامبيا انتخابات عامة هذا العام، وقد وصلت مالي إلى مرحلة هامة من الانتقال السياسي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع الأطراف المعنية على تسوية خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات، وأن يشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على مواصلة الاضطلاع بدور قيادي، مع احترام سيادة وقيادة بلدان المنطقة عند تقديم الدعم البناء.

وينبغي أن يقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم التقني للانتخابات العامة المقبلة والحوار السياسي للبلدان المعنية في ضوء الحالة الإقليمية في الميدان. ولا تزال الحالة الأمنية في المنطقة هشة، حيث تكرر وقوع هجمات إرهابية وحوادث عنف، مما أسفر عن وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين. ويشير الأمين العام في تقريره (S/2021/612) إلى أن القيود المفروضة على النهج الأمني تتطلب استجابة تدمج أبعاد التنمية والحكم والبعد الإنساني لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة بلدان المنطقة على تعزيز قدراتها في مجالات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب وصون الاستقرار، وتشجيعها على تعزيز التعاون الأمني من خلال التصدي بشكل مشترك للتحديات الأمنية العابرة للحدود، مثل القرصنة والاتجار بالمخدرات في خليج غينيا.

وفي الوقت نفسه، من الضروري اعتماد سياسات متكاملة لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية على السواء ومعالجة المشاكل في منابعها. وفي ظل الظروف الراهنة، من المهم مساعدة البلدان المعنية على استعادة سلطة الدولة، وتحسين قدرات الحكم، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيعمل توفير الضمانات الأمنية للناس والسماح بتقاسم ثمار الحد من الفقر والتنمية على المساعدة في التصدي الكامل لتسلل التطرف والإرهاب وتأثيرهما.

في الشهر الماضي، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قمة أعلنت خلالها سلسلة من التدابير الهامة لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك المشاركة في إنشاء منطقة تجارة حرة في القارة الأفريقية والعمل على إيجاد عملة موحدة لغرب أفريقيا. وهذه خطوات حازمة نحو تحقيق التكامل الإقليمي. ويجب أن يدعم المكتب بلدان المنطقة في تعزيز الصداقة، وتعميق التعاون، والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ومواءمة أولويات التعاون الإقليمي عن كثب مع استراتيجيات التنمية الوطنية من أجل إيجاد أوجه التآزر.

وتستحق الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لمكافحة الجائحة بنشاط كامل تقديرنا. وفي الوقت الحاضر، لا يزال الفيروس ينتشر في أفريقيا، ويجب ألا تفتر الجهود المبذولة للوقاية منه ومكافحته على المستوى الإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر المزيد من الإمدادات والأدوية والتكنولوجيا والتمويل للمساعدة في مكافحة الجائحة، وأن يكفل إمكانية الحصول على اللقاحات وبأسعار معقولة. ويجب أيضا أن نولي اهتماما للتأثير الاقتصادي والاجتماعي للجائحة

على بلدان المنطقة، وأن ننسق جهود الوقاية والإدارة، فضلا عن إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الجائحة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو المعنية أن تفي بمسؤولياتها الدولية وأن تتخذ تدابير عملية لتخفيف عبء الديون وتدابير للمساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقدم الدعم لبلدان المنطقة في التعجيل بعملية التصنيع والتحديث وتعزيز قدرات أفريقيا في مجالي التنمية والابتكار.

ومنذ تفشي الجائحة، وقفت الصين بحزم إلى جانب بلدان المنطقة من خلال تبادل الخبرات وتوفير لقاحات فيروس كورونا التي تشتد الحاجة إليها وإرسال شحنات متعددة من الإمدادات لمكافحة الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دعمها بلدي في استئناف العمل والإنتاج. وفي أيار/مايو، اشتركت الصين والبلدان الأفريقية، من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في إطلاق مبادرة لتحقيق هذه الغاية. وترحب الصين بانضمام المزيد من البلدان والمنظمات الدولية إلى تلك المبادرة وإيجاد أوجه تآزر لدعم تنمية أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر السيد النظيف والسيدة أيمو على إحاطتيهما. إن تحرير المرأة ومشاركتها السياسية من أولويات فرنسا.

وأود أن أتطرق إلى نقطتين.

الأولى هي التنمية المستدامة والأمن. يجب أن تسير هاتان الضرورتان جنبا إلى جنب مع انتشار انعدام الأمن في المنطقة. لقد شعرت فرنسا بالذعر جراء المذابح الأخيرة في بوركينا فاسو. ففي ذلك البلد، وكذلك في مالي والنيجر، قتل مئات المدنيين وأفراد من قوات الدفاع والأمن في الأشهر الأخيرة.

إن هذا الوضع يتطلب استجابة. يجب أن نزود بلدان المنطقة بالموارد التي تحتاجها لمكافحة الإرهاب. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونحن ننتظر بفارغ الصبر تقرير الأمين العام في أيلول/سبتمبر، الذي سينظر في خيارات إدخال تحسينات في ذلك المجال. والأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب، التي افتتحت في كوت ديفوار في حزيران/يونيه بدعم من فرنسا، مشروع أساسي آخر لمكافحة الإرهاب.

كما نشجع تعاون البلدان الساحلية مع بلدان منطقة الساحل. وتعد العمليات المشتركة بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو ومالي مبادرات واعدة. وبغية منع انتشار انعدام الأمن، تشجع فرنسا مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطة وقائية في جنوب مالي وجنوب غرب بوركينا فاسو وشمال كوت ديفوار. وصندوق بناء السلام أداة مفيدة في هذا الصدد.

ومن الضروري أيضا استعادة الثقة بين الدول ومواطنيها. وترحب فرنسا بقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإطلاق مرفق ليبتاكو – غورما لتحقيق الاستقرار، الذي يهدف إلى إعادة بسط سلطة الدولة وتوفير الخدمات للسكان الذين يعيشون في مناطق نائية من منطقة الساحل. وتتفق تلك الأهداف مع أهداف زيادة النشاط على الصعيدين المدني والسياسي التي اتفق عليها خلال مؤتمر قمة نجامينا. كما يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار، في جميع أعمالنا، مكافحة آثار تغير المناخ.

وتتعلق النقطة الثانية من بياني بالحالات السياسية. تشجع فرنسا على توطيد العمليات الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرحب بإجراء الانتخابات التشريعية في كوت ديفوار في آذار/مارس، وفي كابو فيردي في نيسان/أبريل. ونأمل أن تجري الانتخابات الرئاسية في غامبيا، المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر، في ظل ظروف سلمية. فالانتخابات خطوة هامة، ويمكن استكمالها، عند الاقتضاء، بالحوار السياسي وجهود المصالحة.

وفي غينيا، نحيط علما بالإعلان عن إطار دائم جديد للحوار السياسي والاجتماعي، وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى المشاركة بإخلاص في تلك العملية، التي يجب أن تشمل المعارضة البرلمانية وغير الممثلة في البرلمان. ونؤيد المساعي الحميدة للممثل الخاص في هذا الشأن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.